عدي أوفير (*)

الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي

كانت عملية إقامة المؤسستين الأكاديميتين الأوليين في فلسطين/ أرض إسرائيل (معهد الهندسة التطبيقية («التخنيون») في حيفا، والجامعة العبرية في القدس) في حد ذاتها، جزءا من المشروع الصهيوني. فقد كانت المؤسستان منذ تأسيسهما مجندتين لخدمة هذا المشروع بطرق كثيرة ومتنوعة، وبصورة عامة من منطلق الشراكة المتحمسة من جانب باحثين ومدرسين وطلبة، ممن كان لهم دور ومساهمة في جوانب مختلفة من المشروع ذاته.

وينطبق هذا الأمر أيضا على باقي مؤسسات البحث والتعليم العالي التي أقيمت منذ ذلك الوقت. وقد حظي البحث والتعليم في هذه المؤسسات منذ البداية باستقلالية نسبية، وفقا للتقاليد الأوروبية التي جرى استيرادها وتكريسها تدريجيا في الممارسات والقواعد والأعراف وكذلك في القانون ذاته. لم تتناقض هذه الحقيقة مع دور هذه المؤسسات في المشروع الصهيوني. على العكس من ذلك، فقد كانت مثل هذه الاستقلالية النسبية، وما زالت، شرطا لمهنية المدرسين والباحثين ولا يمكن الحديث عن التقدم العلمي من دونها. لقد كان ازدهار الأكاديميا الإسرائيلية واندماجها في خريطة البحث الأكاديمي العالمي جزءا من مشروع بناء الأمة الصهيونية. إن الصبغة السياسية للأكاديميا الإسرائيلية وانكشافها للتدخل السلطوي لم يتحددا فقط من قبل أطر معرفية مثل التاريخ والفلسفة اليهودية و«التناخ» أو علم الآثار، التي وفرت للأيديولوجيا الصهيونية رواية وأساطير وأفقا تحليليا وأسئلة مفتاحية، ومسوغات وأماكن مقدسة، وإنما انبثقا في المقام الأول عن حقيقة وجود جامعات بحثية، تتمتع باستقلالية نسبية، وبكونها جزءا من مشروع بناء الأمة الصهيونية، وكذلك بحكم ماهيتها و بحكم موقعها.

لقد كان المشروع الصهيوني وما زال مشروعا قوميا وكولونياليا

(*) محاضر في جامعة تل أبيب.

إن ما يعتبر صحيحا بالنسبة للمجتمع بشكل عام، يعتبر صحيحا أكثر داخل الجامعة. فالجامعة تضم الكثيرين من المنتقدين الراديكاليين للنظام الصهيوني؛ ويعتقد أن نسبة هؤلاء في الأكاديميا أعلى من نسبتهم في أي مؤسسة إسرائيلية غالبية أعضائها من اليهود، على الرغم من ذلك لا يوجد في البلاد أي منظمة أكاديمية أجندتها غير صهيونية بامتياز. ولا تحتاج الجامعة للإعلان عن نفسها كمؤسسة صهيونية، ذلك لأنها صهيونية في الأصل.

غير مكرس من أجل عموم سكان البلاد، كما كان قائما منذ بدايته على أنماط سيطرة تفضيلية. لذلك فقد كان الوجود الصهيوني، وظل دوما، شأنا سياسيا له علاقة، بهذه الكيفية أو تلك، بعلاقات قوة تراتبية، كما أنه أضحى منذ بداية تمأسس الصهيونية، موضوعا سلطويا أيضا. فهو مشروع سياسي، نظرا لأنه يشرك كثيرين ممن يسعون إلى صوغ وجودهم المشترك ولأنهم ملزمون بمواجهة القوى التي ترفض وتعارض أنماط الوجود هذه؛ وهو تراتبي، نظرا لأن الفلسطينيين واليهود، أو حتى الأشكناز والشرقيين، لا يساهمون فيه بدور متساوٍ؛ وهو سلطوي لأنه يسعى إلى الاستيلاء على مؤسسات السلطة والمحافظة على السيطرة فيها والعمل على صوغ طابع السيطرة. من هنا، فإن الجهد الرامي للمحافظة على استقلالية النشاط الأكاديمي، وسط الحفاظ على هذا النشاط كجزء من مشروع بناء الأمة الصهيونية، يشكل في حدّ ذاته دوما شأنا سياسيا، وهذا قبل الخوض في مسألة ما الذي يتم بحثه، وما الذي يجري استبعاده أو إعطاؤه الأولوية، وبمعزل عن مسألة ماهية العلاقات التي يقيمها الباحثون مع أجهزة ومؤسسات السلطة ذاتها.

التزام مشروع بناء «الأمة الصهيونية»

يمكن القول، حتى بدون إجراء استطلاع علمي، إن جميع المتبوئين للمناصب المركزية في الجامعات البحثية في البلاد، وكذلك معظم الباحثين، يرون أنفسهم حتى الآن ملتزمين تجاه مشروع بناء الأمة الصهيونية، كما أنهم لا يرون أي تناقض بين هذا الالتزام وبين التزامهم تجاه البحث الأكاديمي. وهم يعبرون بذلك عن شرط الدخول السياسي إلى الحلبة الأكاديمية في البلاد. و يلغي هذا الشرط أو يقصي الصبغة السياسية للنشاط الأكاديمي طالما كانت هذه الصبغة تتسق مع المبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني، وفقا لتفسيرها ومغزاها السائدين حاليا، وبذلك فإنه يضفي الصبغة السياسية على سائر الأشياء الأخرى.

ويمكن للأكاديميين بفضل الاستقلالية النسبية للنشاط الأكاديمي في معظم الجامعات (الإسرائيلية) أن يكونوا غير صهيونيين، وأن يبحثوا النكبة (نكبة العام ١٩٤٨)، وأن يقدموا الصهيونية على أنها حركة كولونيالية والاحتلال الطويل على أنه شكل من أشكال الأبارتهايد، وأن يتحدثوا عن أشكال فاشية وعنصرية للصهيونية، وأن يعلموا بصورة متعاطفة عن تيارات غير صهيونية في اليهودية، أو التخلي عن ميزانيات البحث التي تعرضها وزارة الدفاع، ولكن حتى في المؤسسات الأكثر تسامحا، ثمة للتسامح تجاه مثل هذه الأبحاث والمواقف ثمن: فهي سوف تدمغ أو يشار إليها على أنها أبحاث ومواقف سياسية. بطبيعة الحال هناك فوارق بين مؤسسة وأخرى وبين أطر مختلفة داخل الجامعة ذاتها، وهناك مس بالتقدم، بل وهناك إقالات أيضا، غير أن هذه تعتبر استثناءً يشير إلى القاعدة، والقاعدة هي أن حرية الباحثين الأفراد في أن يكونوا ناقدين راديكاليين لنظام الفصل الصهيوني، حرية مصانة، لكن لها ثمنا واضحا: فالباحث غير المتماثل مع الصهيونية أو المحسوب على أنه غير صهيوني، أو كناقد راديكالي للتجسيد السلطوي الراهن للصهيونية، وللصهيونية كنظام فصل، ينظر له على أنه شخص سياسي. وإذا كان مثل هذا الباحث يُدرس أو يكتب عن أحد جوانب الوجود اليهودي في أرض إسرائيل/ فلسطين، فإنه سيوصف أكثر من سواه، على أنه فشل في الحياد السياسي، وأنه لم يعرف كيف يحافظ على نزاهة عملية التعليم والكتابة البحثية التي يمارسها.

ويشكل الباحثون الذين يشتبه بوقوعهم في مثل هذا الفشل، تحديا للمؤسسة التي يعملون فيها، غير أنهم يشكلون في الوقت ذاته دليلا حيا على تسامحها.

ومن ناحية عملية، فإن وجود مثل هؤلاء المتحدّين، يعتبر أمرا ضروريا، وربما حتميا لا غنى عنه، كدليل وإثبات على الاستقلالية النسبية للمؤسسة الأكاديمية.

يعد موضوع المتحدين، القلائل نسبيا، أمرا مهما، ليس بسبب

التسامح الذي يدل عليه، وإنما بحكم حقيقة أنه ينطوي بصورة عامة على ما يشي بشيء ما. ففي الديمقراطية الليبرالية، التي تتمتع فيها الجامعة باستقلالية نسبية، وتصان فيها حرية التعبير والبحث، لا غرابة في أن المنتقدين بشدة للنظام، يعملون في الجامعات دون أي عوائق أو مضايقات، ودون أن يحاول أحد عرقلة تقدمهم. غير أن إسرائيل ليست ديمقراطية أو ليبرالية، وما يعتبر بدهيا هناك (في الديمقراطيات الليبرالية) لا يعتبر بدهيا هنا (في إسرائيل)، حدَّ أن حقيقة عدم ملاحقة منتقدي نظام الفصل (العنصري) الصهيوني، الذي يشكل تجسيدا سياسيا وتاريخيا للصهيونية حاليا، تتحول إلى زخرفة تجميلية، وإلى سبب للتباهي.

إن للتسامح كما هو معلوم حدودا، ومن المهم دوما تشخيصها. يتشابه التسامح تجاه المنتقدين الراديكاليين للنظام الصهيوني في إسرائيل مع التسامح الديني في أوروبا في بداية العصر الجديد: فإذا ما تم خصخصة الدين وتحويل العقيدة إلى شأن يخص الأفراد، وهو ما يحدث بطريق التأكد، فإن من الممكن عندئذ المحافظة على حيز عام مسيحي، بل وحتى السماح لليهود بأن يكونوا مواطنين. وعلى نحو مشابه، فإن الكفر بالصهيونية، على الأقل تلك التي تمثل النظام الإسرائيلي الراهن، يعد أمرا مسموحا به كشأن للأفراد.

ولغاية الآن، فإن الحملة التي تشنها جهات يمينية مختلفة ضد الأكاديميين الذين أُعتبروا غير صهيونيين، ما انفكت بمثابة مناكفة سياسية لم يجرِ ترجمتها حتى الآن إلى مصطلحات قانونية أو إدارية. غير أن التسامح والصبر ينفدان، حين يظهر الكفر بالمبدأ الصهيوني، وفقا لتفسيره الراهن في النظام الإسرائيلي، في الحيز العام، كشأن للعامة. فثمة المزيد من القوانين والأنظمة والملاحقات الإدارية تواجه المنظمات والأحزاب والجمعيات التي تعتبر أجندتها، أو تفسر من قبل السلطات، ككافرة بالمبدأ الصهيوني، نظرا لأنها تكفر بمبادئ النظام الذي يجسد الصهيونية حاليا.

إن ما يعتبر صحيحا بالنسبة للمجتمع بشكل عام، يعتبر صحيحا أكثر داخل الجامعة. فالجامعة تضم الكثيرين من المنتقدين الراديكاليين للنظام الصهيوني؛ ويعتقد أن نسبة هؤلاء في الأكاديميا أعلى من نسبتهم في أي مؤسسة إسرائيلية غالبية أعضائها من اليهود، على الرغم من ذلك لا يوجد في البلاد أي منظمة أكاديمية أجندتها غير صهيونية بامتياز. ولا تحتاج الجامعة للإعلان عن نفسها كمؤسسة صهيونية، ذلك لأنها صهيونية في الأصل، لأنه لا يمكن الانسحاب من تجندها لصالح المشروع الصهيوني سوى كأفراد. وليست هناك أي هيئة أكاديمية رسمية – سواء أكانت شعبة أم معهدا أم مجموعة بحثية – أعلنت في أي وقت بأنها لا

الجامعة العبرية: الحجر الأساس.

ترى نفسها ملتزمة بالمشروع الصهيوني، أو غير متماهية مع أهدافه وقيمه. بل ولا توجد حتى هيئة تعلن أنها تعارض استمرار السيطرة الإسرائيلية في المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧، أو تعارض نظام الفصل الذي يكرس هذه السيطرة. فلو كان ثمة مثل هذه الهيئات، فلربما كان كل موضوع المقاطعة يبدو مختلفا تماما، ولم يكن هناك سبب أو ذريعة لمقاطعة الأكاديميا الإسرائيلية بأكملها، وإنما فقط تلك الهيئات والمؤسسات العاملة داخلها، التي لم تتخل عن تأييدها وتعاونها مع نظام الفصل الصهيوني. إن مثل هذه الهيئات والمؤسسات يجدر مقاطعتها، تماما مثلما يجدر مقاطعة أي نظام يقوم على الاحتلال والفصل والقمع ومصادرة الحقوق، وكذلك مثلما يجدر الابتعاد عن أي هيئة أو مؤسسة تتعاون مع مثل هذا النظام. غير أن مثل هذا الإعلان، الذي يسعى إلى النأي عن سياسة الاحتلال، والفصل والقمع، يعتبر غير ممكن. وإذا ما حصل مثل هذا الإعلان – وهذا ما يفترضه الجميع دون محاولة تفحص حدود الممكن – فإن المؤسسة أو الهيئة التي تقوم بإصداره، ناهيكم عن العمل بموجبه، لن تبقى لها قائمة.

يمكن لبعض الباحثين أن يشككوا في شرعية المشروع السياسي المركزي الذي تتجند الأكاديميا الإسرائيلية بقضها وقضيضها لخدمته، غير أنه لا توجد أي طريقة مؤسسية ليكون فيها المرء جزءًا من الأكاديميا وأن يتنصل من هذا التجند ذاته. فكل من يحاول التحرر من هذا التجند بصورة منظمة، سواء كأعضاء في منتدى أم في معهد للأبحاث، يمكن أن يفقد وظيفته، أو على الأقل إطاره المؤسسي، أو هكذا على الأقل يفترض الجميع، دون تحدي حدود الممكن.

حدود استقلالية الأكاديميا الإسرائيلية

تلك هي حدود استقلالية الأكاديميا الإسرائيلية. ويمكن لبعض الباحثين أن يشككوا في شرعية المشروع السياسي المركزي الذي تتجند الأكاديميا الإسرائيلية بقضها وقضيضها لخدمته، غير أنه لا توجد أي طريقة مؤسسية ليكون فيها المرء جزءًا من الأكاديميا وأن يتنصل من هذا التجند ذاته. فكل من يحاول التحرر من هذا التجند بصورة منظمة، سواء كأعضاء في منتدى أم في معهد للأبحاث، يمكن أن يفقد وظيفته، أو على الأقل إطاره المؤسسي، أو هكذا على الأقل يفترض الجميع، دون تحدي حدود الممكن. ومما لا شك فيه أن مثل هؤلاء المتحدين سيتهمون على الفور بتسييس النشاط الأكاديمي. علاوة على ذلك، فإن التسييس الذي سيحدثونه، سيشكل ذريعة للتدخل السلطوي – تدخلت السلطة في جامعة بن غوريون بسبب ما هو أقل من ذلك بكثير – وسوف تلقى اللائمة على المتحدين إزاء هذا التدخل، وبالتالي سوف يكونون مطالبين بتحمل المسؤولية عن نتائجه. ويجدر في هذا السياق التذكير بأن نيف غوردون، الذي كان رئيس قسم بارعا، طُلب منه إنهاء مهام منصبه. وكما هو معروف فإن «السياسي» يبدأ بمناهضة المشروع الصهيوني، لكنه يغدو شفافا، بل ويختفي تماما، حين يدور الحديث على مشاركة في المشروع الصهيوني. هذا الأمر البديهي راسخ بعمق إلى حد كبير، لدرجة أن التنظيم من النوع الذي أشير له هنا، لا يبدو منطقيا البتة، حتى بالنسبة لغالبية نشطاء اليسار في الأكاديميا. وقد حاولت عبثا تذكر حالة واحدة في السنوات العشرين الماضية، حاول فيها اليسار في الأكاديميا تحدي حدود الممكن التي تملي نظام الفصل الصهيوني.

أود الآن الابتعاد قليلا عن السياق الإسرائيلي، وأن أصوغ بشكل صريح تمييزا استخدمته هنا ضمنا – وهو التمييز بين السياسي والسلطوي. فليس كل ما تفعله السلطة سياسيا، كما لا يعتبر أي عمل أو فعل سياسي، عملا أو فعلا سلطويا. وسواء أُعتبر السياسي بمثابة اجتماع لكثيرين معا، ممن ينشغلون في وجودهم المشترك (آرندت، رينساير، أزولاي) أو أُعتبر بمثابة معضلة أو إشكالية علنية للسلطة (كما اقترحت في مكان آخر)، فإن من الواضح أن الحدث أو الفعل لا يتحول في كل مرة إلى فعل سياسي تكون السلطة متدخلة فيه بصورة مباشرة. فالفعل والحدث يمكن أن يتحولا إلى سياسيين حين تتم قراءة قصيدة على الملأ، وحين يبيتون معا في ساحة المدينة، أو عندما يتم كشف ظروف عمل عُمال التنظيف في الحرم الجامعي، أو حين تحدد قائمة قراءة لـ «كورس» في التاريخ، وفي هذه الحالة فإن عدم تدخل السلطة لا يضمن أن لا يكون الشأن الذي ظل محصنا أمام التدخل، غير سياسي. من جهة أخرى من المهم التأكيد أن تدخل السلطة، أو ضلوعها وحدها، لا يمكن له ضمان أن يحول الشأن الذي تكون السلطة متدخلة فيه، إلى شأن سياسي. وعلى سبيل المثال فإن الأنظمة التي يعمل أفراد الأمن بموجبها على مدخل الحرم الجامعي، هي شكل من أشكال التدخل السلطوي في طريقة إدارة الحياة وتصريفها داخل الجامعة، غير أن كل من يأخذ وجود الحراس على البوابات كجزء لا يتجزأ من المشهد (الذي أغفل منذ زمن بعيد تاريخه السياسي) سوف يقول بأن هذا التدخل السلطوي هو شأن إداري وليس سياسيا. فالموضوع أو الشأن يصبح سياسيا لأن شيئا ما من شكل الوجود المشترك للكثيرين، يتكشف فيه ويظهر على أنه غير بدهي، شيء ينبغي النضال من أجله أو ضده. ويتحول الأمر إلى شأن سياسي من خلال كشفه كشأن مشترك ليست المشاركة فيه بدهية. وتقع مثل هذه الأحداث في الجامعة بصورة يومية تقريبا، وفي أي مكان داخل الحرم الجامعي. وبهذا المعنى فإنه ليس في إمكان أي أكاديميا، حتى لو كانت تتمتع باستقلالية تامة، أن تكون غير سياسية.

وإذا ما كانت الأكاديميا تعمل ككيان مستقل، أو تتمتع بإدارة ذاتية، فليس ذلك لأنها غير سياسية، وإنما لأنها تتمتع بحصانة إزاء التدخل المباشر من جانب السلطة. وفي دولة كدولة إسرائيل، فإن من الواضح أن السلطة متدخلة فيما يحدث في الأكاديميا:

وإذا ما كانت الأكاديميا تعمل ككيان مستقل، أو تتمتع بإدارة ذاتية، فليس ذلك لأنها غير سياسية، وإنما لأنها تتمتع بحصانة إزاء التدخل المباشر من جانب السلطة. وفي دولة كدولة إسرائيل، فإن من الواضح أن السلطة متدخلة فيما يحدث في الأكاديميا: فجل ميزانيات مؤسسات التعليم العالي، وإجراءات التفويض التي تعطي المؤسسات الأكاديمية صلاحية منح ألقاب، وصلاحية تعيين اللجان العامة التي تراقب عمل هذه المؤسسات، تخضع كلها لوزارات الحكومة والكنيست.

فجل ميزانيات مؤسسات التعليم العالي، وإجراءات التفويض التي تعطي المؤسسات الأكاديمية صلاحية منح ألقاب، وصلاحية تعيين اللجان العامة التي تراقب عمل هذه المؤسسات، تخضع كلها لوزارات الحكومة والكنيست. غير أن هذا التدخل من شأنه فقط أن يوفر الظروف للنشاط الأكاديمي، وأن يحدد الصلاحيات المخولة إليه. وسيعتبر كل ما يشذ عن ذلك خرقا للاستقلالية الأكاديمية، ودوسا فظا للحيز الذي يفترض أن يجري فيه نقاش حرّ، وتتخذ قرارات يفترض أيضا أن تكون محررة من أي ضغوط سلطوية.

ومن حيث الظاهر، فإن الطرف الآخر لهذا الامتناع عن التدخل، هو امتناع الجامعة عن ممارسة النشاط السياسي، إذ لا يمكن للجامعة أن تكون جزءاً من السياسة. والسياسة – التي يجب تمييزها عن الصبغة السياسية المنسوبة للأعمال والأحداث أو المناسبات – هي ساحة علاقات بنيوية، إلى هذا الحدّ أو ذاك، يدور فيها الصراع على تولي السلطة وصوغ السياسة السلطوية. ولا يمكن للجامعة، بطبيعة الحال، أن تقيم حزبا، كما لا يمكن لصاحب منصب في حزب أن يعين في منصب في الجامعة. غير أن السياسة ليست ساحة صراع وحسب، على احتلال السلطة، وإنما هي دائما أيضا ساحة صراع على صوغ السياسة، وتعتبر الجامعة تلقائيا، شريكا في هذه الساحة. فجزء كبير من المعرفة التي ينتجها خبراء الاقتصاد والمهندسون والأطباء والمؤرخون وعلماء الاجتماع العاملون في الجامعة، له انعكاس مباشر أو غير مباشر، عابر أو بعيد الأثر، على فهم السياسيين للواقع، وفهمهم لحدود الممكن، وعلى الطريقة التي يصوغون بها المرغوب في مقابل المتاح أو المتوفر. وهذه الشراكة، هي شراكة مهنيين، يفترض أن تكون الخلافات فيما بينهم، خلافات مهنية، ومن هنا فإن من المفترض أن يكون التحدي أمرا ايجابيا مرحبا به. مع ذلك، ثمة دلالات سياسية جلية للمواقف في المواضيع الخلافية، التي يعتبر دفعها (أي المواقف) عملا سياسيا، ومن وجهة نظر سياسية، كما أن الخبرة والثروة الرمزية للأكاديميين هي موارد مجندة لدفع سياسة كهذه بعينها، وليس سياسة أخرى. وقد كانت هذه الموارد مجندة، منذ بداية المشروع الصهيوني وحتى الآن، كشأن بدهي، لصالح أجهزة الحكم التابعة للدولة، أي لصالح نظام الفصل الصهيوني الذي تشكل الدولة تجسيده المؤسسي السلطوي.

من الواضح أن الأمور أكثر وأشد تعقيدا. فقد شهدت مجالات وميادين معرفة كاملة – في العالم بأسره وليس في إسرائيل وحسب – عملية تحول راديكالية في الفترة الأخيرة، لم تعد هناك، نتيجة لها تقريبا، معارضات وخلافات كاملة، إن لم تكن مناهج بأكملها مجندة لصالح مشروع سياسي غير قومي، وهو المشروع النيوليبرالي. ولا يدور الحديث فقط على الاقتصاد، وإنما يدور أيضا عن مهندسين وأطباء وباحثين سياسيين وعلماء نفس. ولا يدور الحديث بالضرورة على نوعية المعرفة المتكونة في هذه المجالات أو تلك، وإنما يدور على مبادئ تنظيم المعرفة والبحث بصورة عامة. فقبول مبادئ النظام النيوليبرالي، أو تذويت المنطق النيوليبرالي، لا يتعلق بالضرورة بإطار أو مؤسسة المعرفة وطرق البحث والمسوغات، وما إلى ذلك (وثمة في هذا الموضوع فوارق واختلافات واضحة بين مجالات معرفية مختلفة)، وإنما بعملية تنظيم النشاط الأكاديمي وتمويله وإدارة مكان هذا النشاط وزمانه، وقياس التقدم الأكاديمي بمصطلحات الإنتاج أو المردود الكمية، وتحويل المعرفة إلى سلعة قابلة للقياس والاتجار. وكما أن الجامعة هي مؤسسة صهيونية بطبيعة وجودها، وبحكم مشاركتها – قبل أي نشاط معين داخلها – في نظام الفصل الصهيوني، فقد تحولت (الجامعة) إلى مؤسسة نيوليبرالية حين تبنت المبادئ النيوليبرالية لتنظيم المعرفة وترويجها.

الأكاديميا الإسرائيلية والمشروع النيو- ليبرالي

في الأكاديميا الإسرائيلية، كما في الأكاديميا الأميركية أو البريطانية، أضحت العقلانية النيوليبرالية، في كل مكان تقريبا، مسألة بدهية. ويحدد التجند هنا أيضا شرط الدخول السياسي إلى الأكاديميا: فعملية تسييس المعرفة، والمؤسسات والأبحاث الملتحقة

لن أتمكن هنا من تفحص الفوارق المهمة بين أشكال تجنيد الاكاديميا الإسرائيلية لخدمة نظام الفصل الصهيوني، وبين أشكال تجنيدها لخدمة النظام النيوليبرالي. أود هنا فقط التأكيد أن الأكاديميا الإسرائيلية تحجب، في كلتا الحالتين، اختياراتها وقراراتها السياسية بصورة تؤدي إلى إحباط أي إمكانية لرد فعل نقدي تجاه النشاط الأكاديمي ذاته، وهي وسيلة تدخلات سلطوية لا يحاسب عليها أحد، تساهم في محو الحد الفاصل بين الأكاديميا والسياسة والسوق.

بالنظام النيوليبرالي، تتم تحت حد الرادار السياسي، ثم تصبح واضحة وجلية إلى أن تزول وتختفي؛ وتظهر المعرفة والمؤسسات والأبحاث في شكلها السياسي فقط في اللحظة التي تشخص فيها معارضة أو عقبة أمام المشروع النيوليبرالي. هنا أيضا تظهر الأكاديميا تسامحا تجاه بعض المعارضات، فالاستقلالية الأكاديمية تحتاج إلى درجة معينة من التحدي البحثي والسياسي، غير أنها تميل إلى لفظ هذه التحديات، أو المعارضات، وإقصائها، عندما تظهر على المستوى التنظيمي. وتحظى المعارضة المنظمة، من جانب أفراد الطاقم الأكاديمي والطلبة، لطريقة الإدارة النيوليبرالية للجامعة، بصورة عامة، بمعالجة صارمة من قبل سلطات الجامعة، وسرعان ما يجري قمعها. وقد جرى تذويت هذا الشكل من الإدارة، جنبا إلى جنب مع قواعد الحكم والتقويم والتمويل التي تملي هذا الشكل ذاته، خلال فترة زمنية قصيرة، ومن الصعب حاليا تصور أشكال أو تجليات للمعارضة. فحقيقة أنه جرت هنا عملية حسم ذات مغزى سياسي بعيد الأثر، هذه الحقيقة في حدّ ذاتها، شطبت من الوعي.

لن أتمكن هنا من تفحص الفوارق المهمة بين أشكال تجنيد الاكاديميا الإسرائيلية لخدمة نظام الفصل الصهيوني، وبين أشكال تجنيدها لخدمة النظام النيوليبرالي. أود هنا فقط التأكيد أن الأكاديميا الإسرائيلية تحجب، في كلتا الحالتين، اختياراتها وقراراتها السياسية بصورة تؤدي إلى إحباط أي إمكانية لرد فعل نقدي تجاه النشاط الأكاديمي ذاته، وهي وسيلة تدخلات سلطوية لا يحاسب عليها أحد، تساهم في محو الحد الفاصل بين الأكاديميا والسياسة والسوق.

ويميل المفكرون نحو التعامل مع الجهد الهادف إلى كشف سياسية الأكاديميا، كنوع من زلة لسان محرجة ينبغي إخفاؤها أيضا قدر الإمكان. لذلك، يتعين على المتحدثين النقديين الذين يسعون إلى كشف سياسية الأكاديميا – وأعتزم كشف سياسية الممارسة الاعتيادية في الأكاديميا، وليس كشف حالات شاذة – الاحتراس من إتباع نفس الإستراتيجيا في الاتجاه المعاكس، أي أن ينسبوا لأنفسهم كشف حقيقة مستترة يسعى النفي والإنكار إلى إخفائها. فالحقيقة التي يدور الحديث منها، لا تختفي أو تستتر على الإطلاق، إذ إنها تطفو على السطح، جلية للجميع، بدهية، مفهومة جدا لدرجة أنها لا تحسب نهائيا – بالمعنى المزدوج للكلمة – فلا يتم التفكير بها ولا تعار أي انتباه إذا ما تم الاصطدام بها. ذلك هو اللاوعي السياسي للأكاديميا الإسرائيلية، وهو لا وعي، ليس غير قابل للتجلي أو التعبير، وإنما لا يشعرون بأي حاجة للتعبير عنه، فيغدو منسيا مغفلا، لا يعرف أحد عنه شيئا، ويستحسن التزام الصمت حوله، وفي الوقت ذاته يضجون غضبا حين يجرؤ شخص ما على التعبير عن إنكاره. هناك مُنتقدون مثل تانيا رينهارت، راحيل غيورا، عنات مطر، ونيف غوردن أو ايلان بابه، يخرجون الناس عن طورهم. إن ردي على هؤلاء الزملاء الأعزاء هو رد عَرَضيّ، ذلك لأنهم يستحضرون ويظهرون ما يفترض أن يبقى شفافا: النفي أو الإنكار المنظم للسياسي في الأكاديميا، المغزى السياسي لاستقلاليتها، واختياراتها الأكثر مبدئية، التي لا يجوز إعادة فتحها للنقاش مجددا، ولأنه طالما كان الحديث يدور على اختيار، فإنه يمكن للأكاديميا والحالة هذه الاختيار بأن تكون غير صهيونية، وغير نيوليبرالية.

ويظهر السياسي سوية مع ظهور إمكانية هذا الاختيار، الذي يعني دائما وجود إشكالية في النظام الذي يعتبر بدهيا. كما ويظهر السياسي بحكم حقيقة أن اختيارات من هذا النوع يمكن أن تكون عرضة للتحدي والمعارضة، ومفتوحة للمفاوضات والصراع، وأن يكون في إمكان الناس المطالبة بطرح مبرراتهم وحججهم علنا بما يتيح تفحصها بصورة نقدية وعلنية. إن مثل هذا النقاش العام

عندما احتج عدد من زملائنا الجيدين، ضد مشاركة الجامعة في حفريات أثرية في سلوان، فقد أضفوا الطابع السياسي على دائرة الآثار، والبحث الجاري فيها، وعلى سلوك الجامعة التي رحبت بالشراكة بين باحثيها وبين السلب والنهب المنهجي لأراضي الفلسطينيين في سلوان. وقد كان ذلك نضالا بطوليا مني بالفشل نظرا لأنه لم ينجح في منع مشاركة الجامعة في الحفريات، لكنه نجح نظرا لأنه قدم دليلا واضحا على التورط والتدخل الفاعل للجامعة في قمع الفلسطينيين في الضفة الغربية. غير أنه لا يجوز طرح قضية سلوان كحالة شاذة.

يستوجب إرجاء الحسم، ويفترض ضبط النفس من جانب السلطات، وحيزا عاما مفتوحا أمام الكثيرين ممن يستطيعون المساهمة في المفاوضات الجارية داخله. وحتى لو لم يكن في مقدورهم فرض النقاش أو الجدل، فإن المُتَحدّين (المعارضين) يطرحون إمكانية النقاش التي صارت تحلق كشبح، ولا تتيح للممارسة التي أصبحت موضع شك وتساؤل، العودة لارتداء قناع براءتها. وتؤدي مطالبهم إلى إضفاء الصبغة السياسية، التي لا تعني كشف السياسي، وإنما كشف العملية المسؤولة عن حقيقة حدوثه (وكذلك إلى نقل اللاوعي إلى مكان آخر).

عندما احتج عدد من زملائنا الجيدين، ضد مشاركة الجامعة في حفريات أثرية في سلوان، فقد أضفوا الطابع السياسي على دائرة الآثار، والبحث الجاري فيها، وعلى سلوك الجامعة التي رحبت بالشراكة بين باحثيها وبين السلب والنهب المنهجي لأراضي الفلسطينيين في سلوان. وقد كان ذلك نضالا بطوليا مني بالفشل نظرا لأنه لم ينجح في منع مشاركة الجامعة في الحفريات، لكنه نجح نظرا لأنه قدم دليلا واضحا على التورط والتدخل الفاعل للجامعة في قمع الفلسطينيين في الضفة الغربية. غير أنه لا يجوز طرح قضية سلوان كحالة شاذة. فلو كانت الحفريات في سلوان حالة شاذة، لكانت الحياة الأكاديمية اليومية قد أضحت طبيعية، بمعنى غير سياسية، أي تأخذ كبدهية دورها غير المبرر في نظام الفصل، فالجامعة تساهم في نظام الفصل الصهيوني بدور لا يمكن التنازل عنه دون تصفية الجامعة ذاتها. غير أن هناك نشاطات أكاديمية لا حصر لها، لا تعتبر فيها هذه المساهمة ضرورية أو بدهية، ولا يمكن إقصاء، أو سد الباب في وجه الجنود والمستوطنين والمحامين والمهندسين الذين يدعمون ويعززون نظام الفصل، عندما يأتون للجامعة كطلاب وكمواطنين. غير أن في الإمكان عدم التطوع للتدريس في قاعدة هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وعدم فتح صفوف خاصة لتأهيل أفراد جهاز الأمن العام (مخابرات «الشاباك») أو شرطة «حرس الحدود»، وعدم الاستجابة لطلبات الأبحاث التي تقدمها وزارة الدفاع واتخاذ موقف حازم ضد ضم رجالات الجيش والحكم المتقاعدين إلى الطاقم الأكاديمي أو الإداري للجامعة، وعدم ضم أشخاص متورطين في انتهاكات سافرة للقانون الدولي في المناطق الفلسطينية المحتلة، إلى طاقم كلية الحقوق، وعدم القيام بحفريات في «المناطق»، والقيام من جهة أخرى بـ «استرجاع» أنقاض قرية «الشيخ مونس»، وتقديم تعويضات رمزية لسكانها، ودعوة فلسطينيين للتفكير معا حول السبيل الملائم لتخليد القرية وإعادة تأهيل النازحين عنها، ومأسسة وسائل وأدوات قانونية لمساعدة سكان «المناطق» والبدو الإسرائيليين أو المهجرين الداخليين، وغير ذلك. إن أي مبادرة من هذا النوع ليس لها حاليا أي فرصة في النجاح وذلك بحكم حقيقة أنها ستجعل المشاركة في نظام الفصل الصهيوني موضوعا لنضال سياسي يومي داخل الجامعة.

يتمثل الدليل الأوضح على الظروف السياسية التي تعمل الأكاديميا الإسرائيلية في ظلها، في حقيقة أن قائمة الاقتراحات هذه تبدو اليوم واعية ولا أساس لها، ذلك لأن صياغتها بصورة علنية تبدو للكثيرين على أنها عمل جريء، ولكثيرين آخرين كخيانة للوطن، حيث يستدير الناس للوراء لمعرفة من الذي يصغي، حين يتحدثون عن هذه الأمور، وفوق كل ذلك في ظل حقيقة أنه لم يعد أحد يتحدث عن هذه الأمور. إن التسليم الهادئ والمستكين بالقمع والإرهاب والتمييز والإذلال والنهب والطرد والظلم، الذي يروجه نظام الفصل الصهيوني، يعتبر اليوم الشرط السياسي للوجود الأكاديمي في إسرائيل، وهو بالضبط الشيء الذي لا يجوز التسليم به.

[مترجم عن العبرية. ترجمة: سعيد عيّاش]